الأمم المتحدة S/2018/1139

مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود بيرو والسويد، بصفتيهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وفي إطار تعاون وثيق مع المملكة المتحدة، تعميم موجز لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن ليبيا (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوستافو **ميسا – كوادرا**
الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أولوف **سكوغ**
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارن **بيرس**
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

261218 241218 18-22423 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن ليبيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعًا بشأن الحالة في ليبيا. واستمع الأعضاء إلى إحاطة من ستيفاني ويليامز، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بصحبة خبراء من البعثة وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري في طرابلس وتونس. وقدمت السيدة ويليامز لمحة عامة عن التطورات الرئيسية التي وقعت منذ نيسان/أبريل، وهي المرة الأخيرة التي اجتمع فيها فريق الخبراء غير الرسمي لمناقشة مسائل المرأة والسلام والأمن في ليبيا، وتعهَّد بأن يظل ضمان مشاركة المرأة بصورة مجدية في المؤتمر الوطني المقبل والانتخابات المقبلة والإطار الدستوري، والدولة التي تتمخض عنها هذه المرحلة الانتقالية، فضلا عن سائر جوانب تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، بمثابة أولوية أساسية بالنسبة للبعثة والفريق القطري.

وطرح أعضاء المجلس أسئلة عن مشاركة المرأة في المحادثات الرفيعة المستوى والمؤتمر الوطني المقبل والانتخابات المقبلة، وعن تواصل البعثة بانتظام مع الجماعات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، وكسب تأييد الجهات الحكومية النظيرة والجهات الوطنية المعنية فيما يتعلق بمسائل المساواة بين الجنسين، وأحدث الاتجاهات فيما يخص العنف الجنسي والجنساني، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف منع هذه الجرائم والتصدي لها، وأثر الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة على النساء والفتيات، وما إذا كان مستشار البعثة للشؤون الجنسانية يقدم تقاريره مباشرة إلى الممثل الخاص للأمين العام على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أثيرت في الإحاطة الإعلامية وخلال الاجتماع:

- في آخر جولة من القتال دارت في طرابلس بين الجماعات المسلحة، فقد ١٢٠ شخصا أرواحهم، منهم ٣٤ من النساء والأطفال. وشمل ذلك الهجمات الأخيرة التي شنتها ميليشيات مسلحة على مصارف ومرافق طبية مخصصة للمرأة، مثل مستشفى الجلاء للنساء والولادة في طرابلس. ولا يزال مستوى انعدام الأمن مرتفعا، ولا سيما في الجنوب، حيث تجعل حالة الفوضى المتفاقمة بسبب الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والمخدرات من الصعب للغاية تيسير مشاركة المرأة في الانتخابات المزمع إجراؤها في العام المقبل. وقبل موعد انعقاد الاجتماع بخمسة أيام فقط، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية مركزا للشرطة في تزربو، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا ووقوع عمليات اختطاف عديدة.
- لا تزال النساء الليبيات يواجهن التمييز في القانون والممارسة، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث، فضلا عن القيود المفروضة على سفرهن ومحاولات تخويفهن بما يؤثر على اختيار لباسهن وسلوكهن ومشاركتهن في الحياة العامة. وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان لتهديدات متزايدة.

- تشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ٢٧٨ امرأة بحاجة إلى مساعدة إنسانية، وتواجه ٠٠٠ ١٥٠ منهن مشاكل تتصل بالحماية من قبيل العنف الجنساني. وتواجه حوالي ٠٠٠ ١٧٠ امرأة تحديات تحول دون حصولهن على خدمات صحية كافية، بينما تحتاج ٠٠٠ ٣٦ فتاة إلى الدعم للحصول على تعليم جيد.

- أدت الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها في أيلول/سبتمبر إلى تحسن ملموس في حياة الليبيين. ويترتب على زيادة السيولة النقدية في المصارف وانخفاض أسعار السلع الأساسية أثر إيجابي للغاية في حياة النساء، اللاتي كن يقضين وقتا أطول فأطول بانتظار دورهن لسحب مبالغ زهيدة من أموالهن من المصارف، وكن بذلك عرضة للتحرش.

- أقامت الأمم المتحدة شراكة مع مركز الحوار في المجالات الإنسانية من أجل تنظيم ٧٥ جلسة تشاورية في جميع أنحاء البلد خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه بهدف الإعداد للمؤتمر الوطني الذي ستستضيفه الأمم المتحدة في مطلع عام ٢٠١٩، وقد جرى تجميع نتائج هذه المشاورات والتقارير المقدمة على شبكة الإنترنت في تقرير أُطلعت عليه الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر. ولا بد من تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في التمثيل خلال المؤتمر الوطني المقبل، على نحو ما دعا إليه البيان الصادر عن المؤتمر الدولي الذي نُظِّم مؤخرا في باليرمو وكررت نائبة الممثل الخاص للأمين العام الدعوة إليه.

- لقد دعمت البعثة إنشاء أول شبكة لتمكين المرأة. وتضم الشبكة حوالي ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وتعقد اجتماعات منتظمة لرصد عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة وللسيطرة عليها. وقد تم إدماج المرأة أيضا في مناقشات استضافتها الأمم المتحدة من أجل إدخال تعديلات على الاتفاق السياسي الليبي. ودعي عدد قليل من النساء من الأحزاب السياسية الليبية لحضور المؤتمر الدولي في باليرمو، باعتبارهن من أعضاء الوفود الكبرى للأطراف السياسية الليبية الرئيسية. وقد تحدثت النساء الليبيات بجرأة كبيرة في محافل عديدة عن إقصائهن أو تمثيلهن الناقص. ويعمل صندوق بناء السلام على دعم الجهود الرامية إلى إنشاء شبكة وطنية من النساء اللاتي يقمن بدور الوسيطات من أجل تيسير مشاركتهن في حل النزاعات المحلية وفي المسار السياسي.

- منذ أيار/مايو، شُكِّلت شبكة للنساء في الأحزاب السياسية من أجل زيادة مشاركة النساء وتسميتهن كمرشحات في العمليات الانتخابية المقبلة. وقد أسند حزب الجبهة الوطنية وتحالف القوى الوطنية في الآونة الأخيرة مناصب تنفيذية إلى نساء في قيادة كل من الحزبين. وعلى إثر نجاح الجهود الرامية إلى زيادة تسجيل النساء كناخبات، تركز الأمم المتحدة حاليا على الانتخابات المقبلة من خلال توفير المشورة التقنية والدعم إلى وحدة القضايا الجنسانية في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، واللجنة التشريعية في مجلس النواب.

- أنشـــئت وحدة لدعم وتمكين المرأة داخل المجلس الرئاســـي، إلا أنها تعاني من نقص في الموارد وتحتاج إلى تمويل من الحكومة وشـــركائها الدوليين. وقام وزير الداخلية في الآونة الأخيرة بتعيين نسـاء برتبة مقدَّم مديراتٍ لمكاتب شـؤون المرأة والطفل وحماية الأسـرة، وتواصـل الأمم المتحدة تقديم الدعم في هذه المسائل من خلال برنامجها المشترك الذي يعنى بأعمال الشرطة والأمن.

- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بزيارة مراكز المنظمة الدولية للهجرة ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين في النيجر، واسـتمعت إلى ضـحايا شـبكات الاتجار التي تباشـر أعمالها عن طريق ليبيا. أما جرائم العنف الجنســـي ضـــد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، فيرتكبها المهربون والمتجرون والشـــبكات الإجرامية والميليشـيات المسـلحة، والشـرطة والحراس المرتبطون بوزارة الداخلية. كذلك تورط في تلك الانتهاكات جهاز مكافحة الهجرة غير الشـرعية وخفر السـواحل. وقد تعرضـت النسـاء المهاجرات للاختطاف والاغتصـاب والاحتجاز على يد جماعات مسـلحة، وبعضـهن قد أطلق سـراحه بعد دفع الفدية، فيما تم بيع البعض الآخر لأغراض الاسـترقاق الجنسـي. وتفيد التقارير بأن العنف الجنســـي يرتكب ضـــد الرجال أيضـــا في أماكن الاحتجاز. وتدعو الأمم المتحدة بانتظام إلى وضـع حد للاحتجاز التعسـفي للنسـاء وإلى وجود حارسـات مؤهلات على أسـاس التفرغ في جميع مرافق الاحتجاز الخاصـة بالنسـاء. وفي حزيران/يونيه، قامت اللجنة المنشـأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشـــأن ليبيا لأول مرة بإدراج متجرين في قوائمها، على النحو الذي تدعو إليه الفقرتان ١٢ و ١٣ من القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، المتخذ بالإجماع، بشـأن الصـلات القائمة بين الاتجار بالأشـخاص وصـون السـلم والأمن الدوليين. فعلى سـبيل المثال، كان محمد كشـــلاف من بين الأشـــخاص المدرجة أسماؤهم حديثا في القائمة، وهو متهم ببيع المهاجرين بغرض الاسترقاق الجنسي.

- تشـهد البعثة تغييرات هيكلية، ويرفع مستشـار الشـؤون الجنسـانية حاليا تقاريره إلى مدير الديوان. ويتولى موظف برتبة ف-٤ قيادة الوحدة الاسـتشـارية للشـؤون الجنسـانية، وتعمل البعثة حاليا على استقدام موظف برتبة ف-٥. ونائبتا الممثل الخاص للأمين العام من النساء، كما أن نسبة ٤٣ في المائة من الموظفين برتبة مدير من النســـاء. وتعقد فرقة عمل معنية بالقضـــايا الجنســـانية اجتماعات فصـــلية لكفالة التنســـيق بين البعثة والفريق القطري، بينما يكفل اجتماع شـــهري التنسيق مع المجتمع المدني والجهات المانحة بشأن المسائل الجنسانية.

وخلال الاجتماع، تلت هيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة، بصـفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، ومكتب الممثلة الخاصـــة للأمين العام المعنية بالعنف الجنســـي في حالات النزاع، بعض التوصـيات التي سُـلِّط الضـوء عليها في موجز المعلومات الأسـاسـية المقدّم للمشـاركين. وتضـمنت التوصيات ما يلي:

- التوصـــيات المقترحة في نيســـان/أبريل لا تزال قائمة. وهي تشـــمل، في جملة أمور، دعوة الممثل الخاص للأمين العام إلى تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن بشأن تواصله مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها نسـاء ومع ناشـطات في مجال السـلام ومدافعات عن حقوق الإنسـان، وإلى التشـــاور بصـــورة دورية معهن، على أن هذه المشـــاورات لا تقتصـــر على المؤتمر الوطني المقبل أو الانتخابات أو الدســـتور، وإنما تطال أيضـــا الأنشـــطة المتعلقة بنزع الســـلاح، ومكافحة

الإرهاب، والخطط الأمنية، وحقوق الإنسان، والتعمير، وتصميم عملية تقديم الخدمات العامة، وتقديم المساعدات الإنسانية. ودعت توصيات أخرى إلى وضع استراتيجية شاملة لنزع السلاح من أجل إدراج المنظور الجنساني ومشاركة المرأة؛ وتضمنت دعوة الحكومة إلى اعتماد نظام الحصص لضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في جميع هيئات الحوكمة، بما في ذلك الهيئات الناشئة عن عملية الانتقال السياسي؛ ودعوة الحكومة إلى حماية المهاجرات واللاجئات وطالبات اللجوء والمحتجزات وناشطات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي قد يستهدفن بصفة خاصة، وتنفيذ برامج واسعة النطاق لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات المتضررات من النزاع، مثل المتعرضات للعنف الجنسي والنساء والفتيات المصابات بإعاقات بسبب الحرب وانعدام الأمن المستمر، أو المتضررات من النزوح أو الاحتجاز التعسفي، وفقدان أفراد الأسرة.

- يجب على مجلس الأمن أن يتابع تنفيذ القرارين ٢٤٣٤ (٢٠١٨) و ٢٤٤١ (٢٠١٨)، اللذين يتضمنان ولايات واضحة بشأن المرأة والسلام والأمن لكل من البعثة ونظام الجزاءات. ويمكن لأعضاء المجلس استعراض التوصيات بالإدراج في القائمة التي يقدمها فريق الخبراء والنظر في تسمية الأفراد بغرض إخضاعهم للجزاءات استنادا إلى جملة أمور منها الفقرة ١١ من القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨). وعلاوة على ذلك، ينبغي لأعضاء المجلس أن يطرحوا أسئلة عن مستوى الخبرة الفنية ذات الصلة المتوافرة حاليا في البعثة وفريق الخبراء وأن يعالجوا أي ثغرات قد تعتريها، وأن يشددوا على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وما تجريه من تحقيقات في العنف الجنسي. فعلى سبيل المثال، من الأهمية بمكان أن يرفع كبير مستشاري الشؤون الجنسانية بالبعثة تقاريره مباشرة إلى الممثل الخاص للأمين العام، كما هو الحال في بعثات أخرى، وعلى نحو ما يدعو إليه القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ومن الأهمية بمكان أيضا إيفاد مستشارين لشؤون حماية المرأة للإسراع بتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويمكن لرئيسي فريق الخبراء غير الرسمي أن يطلبا من الأمم المتحدة والحكومة إطلاعهما على آخر المستجدات فيما يتعلق بتنفيذ مراسيم حكومية سابقة بشأن تعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

- في الاجتماعات المقبلة بشأن ليبيا، ينبغي لأعضاء المجلس أن يطرحوا أسئلة على الأمم المتحدة بشأن مدى توافر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ومراعية للاعتبارات الجنسانية بهدف القيام على نحو فعال بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تحليلها وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، وأن يدينوا بشكل علني أيا من التهديدات أو الهجمات التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان، والتي ينبغي التعجيل بالتحقيق فيها والملاحقة القضائية بشأنها على نحو يتسم بالمصداقية.

واختتم الرئيسان المشاركان الاجتماع، شاكرين السيدة ويليامز والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على مشاركتهم، وأعربا عن التزامهما بمتابعة التوصيات.